دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة 1990-2010)

The role of domestic investment and foreign direct investment in economic development

Compared to Iraq with neighboring countries for the study period (1990-2010)

م. فائز هليل سريح الصبيحي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار
F_h_s_2010@yahoo.com

المستخلص

هدفت الدراسة الى امكانية الاستفادة من نتائج البحث في تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في العراق ومن تجارب البلدان الاخرى في هذا المجال ، اذ تمارس الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في الاقتصاد من ناحية تفعيله ، إلى جانب الاستثمارات المحلية والتي تساهم في تمويل العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة على مستوى الدولة ومن ثم تنميتها ، ويحتاج العراق ودول الجوار إلى مثل هذه الاستثمارات حالياً وفي المستقبل من اجل تنمية الاقتصاد ودفعه إلى الأمام ، وقد اثبت البحث باستخدام تحليل الانحدار إن الاستثمار المحلي والأجنبي يساهم في تنمية اقتصاديات دول الجوار ويجب على العراق ان يستفيد من تجارب هذه الدول في جذب الاستثمار وتنميته وجاءت خطة البحث بأربعة محاور تتضمن المحورين الاول والثاني الجانب النظري اما المحور الثالث فكان للجانب التطبيقي والمحور الرابع كان لاهم الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract

The study aimed to check the possibility to take advantage of the research results in the promotion of foreign direct investment and domestic investment in Iraq's, and experiences from other countries in this field, as practiced foreign investment an important role within the economy in terms of its activation, as well as domestic investments, which contribute towards the financing of many opportunity's investment in different sectors at the state level and then development, Iraq and surrounding countries and in need of such investments now and in the future in order to develop their economy and pushing forward, the research has proven using regression analysis that foreign and domestic investment contributes to the economies development of surrounding countries, and Iraq must benefit from the experiences of these countries in attracting investment, developing his economy, and research plan came in four sections ,the first and second axes theoretical side, third section dealt with the application ,the fourth was the most important conclusions and recommendations.

المقدمة

تواجه الدول النامية تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية متعددة ،ويعد الاستثمار في أي بلد حجر الزاوية في بناءً أي اقتصاد يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية ، وتوفير أيدي عاملة ، ويتطلب من الدول حتى تحقق هذا الأمر إن تهتم بسياسات الاستثمار الحكيمة ، سواء على المستوى المحلي (تنشيط الاستثمار المحلي) أو على المستوى الدولي (جذب الاستثمار الأجنبي) .

وفي إطار تصميم الدولة للحوافز والإعفاءات الضريبية بهدف جذب وتحفيز رؤوس الأموال محليا ودوليا لا بد أن تأخذ في الحسبان بيئة الاستثمار العالمية والحوافز السائدة فيها في ظل منافسة الدولة في جذب وتحفيز الاستثمار ومن ثم أصبح منح الحوافز والإعفاءات ضرورة ملحة ومن العوامل الفعالة لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية واحتفاظ وتدعيم الاستثمار المحلي . وعليه يجب أن تعمل الدول النامية ومنها العراق والدول المجاورة على توفير مناخ مناسب للاستثمار في بلدانها وجذب الاستثمارات الأجنبية ويعتمد ذلك بشكل رئيس على توفير بيئات مناسبة للاستثمار مثل بيئات اقتصادية ومالية وتشريعية وقانونية وسياسية واجتماعية وإدارية الأمر الذي يساهم بدعم الاقتصاد وتنميته . تأتي أهمية البحث من الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار بشكل عام سواء المحلي أو الأجنبي في تطوير اقتصاديات الدول النامية ومنها العراق والدول المجاورة والارتقاء بها بهدف الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة .

مشكلة البحث

يعد الاستثمار احد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في التنمية الاقتصادية في أي بلد ، وبلدان عينة الدراسة من الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل مشاريعها تاركة ورائها الاستثمار المحلي والأجنبي للبحث عن الفرص الاستثمارية ، أما الدول غير النفطية فتفتقر إلى تقديم الحوافز المشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي على الرغم من حاجتها إلى الخبرات والمهارات وقلة رأس المال ، وتفاقم مشكلة البطالة ، مما يضعف هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها إن هناك تأثير طردي بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في بلدان عينة الدراسة (العراق ، الاردن ،سوريا ،السعودية ،الكويت ،ايران ، تركيا) للمدة 1990- 2010.

هدف البحث

يهدف البحث إلى مايلي:-

1. عرض أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية في تدعيم اقتصاديات دول العينة للمحافظة على رؤوس أموالها المحلية وتنميتها وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المستقبل
2. الاطلاع على تجارب البلدان المجاورة للعراق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتطبيقها في العراق والسير على خطاها وتشجيع الاستثمار المحلي.
3. امكانية الاستفادة من نتائج البحث في تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في العراق.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الاستقرائي في عرض مفاهيم للاستثمار المحلي والأجنبي وكيف يساهم في عملية تنمية الاقتصاد ، وتم إثبات فرضية البحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد باعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن التنمية الاقتصادية وتأثير كل من الاستثمار المحلي والأجنبي عليه كمتغيرات مستقلة ،وكانت عينة الدراسة هي العراق والدول المجاورة له للمدة 1990–2010 .

خطة البحث

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته وحل مشكلته تم تقسيمه وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: الاطار المعرفي للاستثمار الاجنبي المباشر والعوامل الجاذبة .

المحور الثاني: الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر وطبيعة العلاقة مع التنمية الاقتصادية .

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول

الاطار المعرفي للاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل الجاذبة له

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر تعريفات متعددة وذلك لتعدد مصادره وإشكاله وأثاره في الأقطار المضيفة له ، فقد عرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع (United Nations,2004,345) ، إما تقرير الاستثمار العالمي فينظر إلى الاستثمار الأجنبي بأنه هو الذي تكون ملكية رأسماله (أي الحصة المسيطرة) لشخص طبيعي ، أو شخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى ، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار (صالح ، دلال ، 2008، 108) . بينما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل في موجودات رأسمالية ثابتة ، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) ، والشركة أو الوحدة الإنتاجية في القطر الأخر (البلد المضيف للاستثمار) (UNACTAD, 2007,245) .

وهناك من ينظر إليه بأنه كافة المشروعات التي يقوم بأنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة (احمد ،2004، 159) . وأيضا يعرف بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ، انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر من دولة أخرى ، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة ، ايا كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة (الجميل ، 2003 ، 59) .

ونستنتج من سياق عرض المفاهيم التأكيد على نقاط مهمة وهي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم به فرد أو شركة في بلد أخر غير بلده إلام ويستثمر أمواله فيه ، فهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ، و يمارس درجة مهمة من التأثير والرقابة على إدارة المشروع .

ثانيا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة من حيث النوع أو الهدف ولكل نوع خصائص مميزة وله أهمية خاصة به ،ولذلك فان هناك تباين في عملية اختيار هذه الأنواع على حسب وضعية المستثمر أو البلد المضيف . ويمكن إعطاء تصنيف للاستثمار الأجنبي حسب الهدف الذي يرمي إليه إلى:

- ❖ استثمار يبحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة (خضر، 2004، 6).
- ❖ استثمار يبحث عن الكفاءة :هذا النوع هدفه البحث عن العمالة الماهرة والكفوءة وهي من أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى ، بهدف تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية(ESCWA, 2000 ,5) .
- ❖ استثمار يبحث عن السوق : يتم هذا الاستثمار عادة استجابة لقيود الاستيراد ،أو في حالة ارتفاع التكاليف ، مما يدفع المستثمر إلى إقامة المنشاة في الدولة المستهلكة ، وكذلك الطلب المحلي المتزايد على سلع مخصوصة في دولة معينة ، من شانه أن يبرر وجود الاستثمار (الشرابي ،2005، 10) .
- ❖ استثمار يبحث عن أصول إستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية (خضر ،2004، 6) .

ثالثا : عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نظرا لحاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية، والمنافسة فيما بينها على جذب هذه الاستثمارات، فان هذا يثير تساؤل عن ماهية العوامل التي يتوقف عليها انتقال الاستثمارات الأجنبية، والتي تجعل دولة ما أكثر جاذبية من غيرها من الدول ؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على العديد من العوامل ، والتي تعتبر بمثابة مناخ الاستثمار في الدولة والذي يعبر عنه بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال ، إضافة إلى الحوافز التي تقدمها الدول فهي بمثابة ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية ، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي ، وسيتم تناول هذه العوامل والمحفزات فيما يلي :

1- **العوامل الاقتصادية:** تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيس في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو استثمار معين واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، وهناك مجموعة من العوامل سيتم تناول أهمها:

أ- **ضرورة وجود سوق مالية متطورة** : إن ما يدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، إضافة إلى تطور السوق ونموه في المستقبل(صالح ومفتاح، 2008، 111) ، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطن ،ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه ، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية ، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية (Ahmad, et.al., 2005, 8).

ب- **الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي** : إن وجود بيئة اقتصادية جاذبه للاستثمار ، تتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار (نذير واخرون ،2005، 117) ، إذ أن الاستقرار النقدي والمالي في البلد المضيف يعطي ثقة كبيرة للمستثمرين في البلد المضيف ، ويعكس أهم جوانب استقرار السياسات الاقتصادية الكلية على : معدل تضخم منخفض ، وأسعار صرف مستقرة وخفض العجز الموجود في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري .

ت- **بنية تحتية مناسبة** :يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة (نذير واخرون،2005، 119) ، وتشمل الطرق والموانئ والمطارات والجسور ومصادر الطاقة الكهربائية والمياه وشبكات الصرف الصحي، كذلك وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة اتصال وتبادل المعلومات بين الشركة في الدولة المضيفة وشركة إلام (Nakibullah & Islam, 2006: 5). فتوفر هذه العوامل تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص (نذير واخرون،2005، 119) .

ث- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي** : يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها ، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)،وبما إن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة ، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، وبعيدا عن فرض القيود (مبروك ،2008، 88).

ج- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي** : تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية ، وهذا يقود إلى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من اجلها المستثمر الأجنبي (مبروك ،2008، 88) .

2-العوامل السياسية : تعد هذه العوامل احد الجوانب الأساسية في القرار الخاص بالاستثمار من خلال تأثيرها على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي الذي يعد شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه (صالح ومفتاح، 2008، 110) وان الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها (مبروك ،2008، 90) . فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس العوامل الاقتصادية فحسب ، وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، ويفرق المستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الديكتاتوري، والنظام السياسي التقليدي في تلك الدول المضيفة ، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة اما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير وإثارة للجدل والقلاقل داخل الدولة (عباس ،2003، 175) . إذ انه وببساطة لن يجازف المستثمرون برأسمالهم في بيئة تعتبر غير مستقرة وذلك لان مخاطر خسارة الاستثمار عالية جدا وهذا يعني إن البيئة السياسية المستقرة تعطي المستثمرين الثقة بان القوانين التي تحكم الاستثمار والأسواق التي يعملون فيها ستبقى دون تغير على الأمد الطويل . يضاف إلى ذلك

مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها إن وجدت وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل (parter ,2002, 11) ، خلاصة القول انه كلما كان المناخ السياسي أكثر استقرارا كان ذلك في مصلحة الشركات المستثمرة (sun ,2002,12) ،وفي حالة عدم توفره لا يمكن انتظار قدوم مستثمرين وطنين كانوا أو أجانب (صالح ومفتاح، 2008، 110) .

3-العوامل القانونية :وتتمثل هذه العوامل بالاتي (مبروك ،2008، 91-92) ، (United Nation, 2000, 9-14) :

أ- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات ، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه ، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها .

ب- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد، والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية ، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي .

ت- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

4-الحوافز المالية وغير المالية :هناك عده محفزات تعتمدها الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو مجالات معينه أو مناطق بعينها (احمد ، 2008 ، 146) ولكن بداية لابد من تحديد مفهوم المحفزات ، فهي أي منفعة اقتصاديه يمكن قياسها تمنحها الحكومة لشركه أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة (الجميل ، 2002 ، 285) . فهي بمثابة أداة استراتيجية يمكن للحكومة استغلالها بسهولة نسبية أكثر من تلك العوامل الأخرى المؤثرة على قرارات الاستثمار.

واهم هذه الحوافز هي (العبادي ، 2005 ، 13) ، (UNCTAD,1996,27) :

أ – حوافز المالية العامة : هذا النوع من الحوافز يهدف إلى تقليل العبء الضريبي المفروض على المستثمر الأجنبي وتقسم الحوافز الضريبية بالاعتماد على وعاء الضريبة إلى :

- ❖ قاعدة الضريبة : تخفيض معدل الضرائب على دخل الشركات ، السماحات الضريبية على الخسائر من خلال إجراء المقاصة مع الأرباح المتحققة لاحقا .
- ❖ قاعدة الاستثمار الرأسمالي : كتعجيل احتساب كلف الاندثارات للاستثمار واعاده الاستثمار.
- ❖ قاعدة العمالة : كوجود إعفاءات ضريبية على اشتراكات الضمان الاجتماعي، والخصومات (السماحات) من الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس عدد الأفراد أو أساس أيه مصروفات مرتبطة بالعمالة .
- ❖ قاعدة القيمة المضافة: إعفاءات على ضريبة الدخل بالاعتماد على حجم المخرجات الصافية
- ❖ قاعدة المبيعات : إعفاءات ضريبية لدخل الشركات على أساس رقم المبيعات الكلي .
- ❖ قاعدة الاستيراد : كتقديم إعفاءات ضريبية على استيراد السلع الرأسمالية أو المعدات أو المواد الأولية وإيه مدخلات مرتبطة بعمليات الإنتاج .
- ❖ قاعدة التصدير : كمنح إعفاءات ضريبية على الصادرات ، والمعالجات الضريبية التفضيلية في ما يتعلق بالدخل المتحقق من الصادرات الأخرى .

ب – الحوافز المالية : وتتضمن التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية ، وكذلك التامين على موجودات وأنشطه الشركات الأجنبية المستثمرة بأسعار تفضيلية ، وتقديم مساعدات تتضمن كلف الإنتاج أو التسويق والمشاركة في رأس المال لتمويل المشاريع التي تواجه الخطر.

ج – الحوافز الأخرى : هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت نوع معين من الحوافز ، ولكنها تشترك فيما بينها بكونها تهدف إلى زيادة ربحية الشركات العاملة من خلال وسائل غير مالية كالتعليم الحكومي وبنية تحتية ملائمة والمساعدة في تقديم دراسات الاستثمار وجدوى الاستثمار

المحور الثاني

الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعة العلاقة مع التنمية الاقتصادية

أولا : طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص

يلعب الاستثمار الخاص دور مهم في بناء الاقتصاد وله مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والبشرية . ويعرف الاستثمار الخاص بأنه الاستثمارات التي تضيف إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع ويقوم بها وحدة تنظيمية خاصة (الحمود، 2004، 5) داخل السوق المحلي في البلد المعني ، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة كالاستثمارات التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي (ال شبيب،2009،47). ولكن الدور المحدود لهذا القطاع قادر الى نقص الموارد المالية المحلية وهذا كان دافعاً للانفتاح على رأس المال الأجنبي من أجل تعزيز الاستثمارات المحلية الذي يعد من الوسائل الرئيسة للحصول على التكنولوجيا الحديثة والبرامج والمهارات التنظيمية والإدارية وبطرق مختلفة (تقرير الاستثمار العالمي ،28,2008) . حيث أن رأس المال الأجنبي يتجه لاستكمال النقص في الموارد المحلية لغرض إقامة استثمارات محلية جديدة والمساهمة في تحسين المؤسسات الاقتصادية المحلية مثل تحسين مستوى التعليم وزيادة المعرفة لدى الموارد البشرية ، وتطوير قدرة الأسواق على المنافسة (النقار ،2009، 28) . ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز الاستثمار المحلي وذلك بتحفيز الاستثمار في الشركات المحلية التي تعاني من خلل معين ، فضلا عن قيام صناعات أخرى بسبب ما توفره هذه الشركات من وفورات خارجية ، وذلك من خلال اتفاقيات تعقد بين الشركات المحلية والشركات الاجنبية ، ويحدث التكييف بينهما عندما يكون الاستثمار في منتوج أو خدمة جديدة ، وليس المنافسة المباشرة مع الشركات الموجودة ، وكذلك العمل على تطويرها وتعزيزها بعمليات أخرى ترفع مستواها وتوسعها (الشرابي ، 2005، 13) . ولابد من الأخذ بالاعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الى علاقات شراكة عمل في شتى المجالات والمستويات مع شركات خاصة أو عامة محلية الأمر الذي يحقق المصلحة المشتركة من الجوانب الآتية (الجواهري ، 2009 ، 3)

1- حاجة المستثمر إلى شريك محلي لديه الكفاءة والقدرة الفنية إضافة إلى عامل الكلفة ومعرفة السوق .
2- تحقيق التطور والربحية للقطاع الخاص المحلي .
3- تحقيق احد أهداف استقطاب الاستثمار الأجنبي المتضمن نقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة .

ثانيا : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

احتلت التنمية الاقتصادية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية ، إلا إن تمويل تلك التنمية قد استأثر بالاهتمام الاكبر في ضوء قصور رأس المال الذي يعد قيدا أساسيا يحول دون وصول الاقتصاد إلى المرحلة التي ينشدها (غانم،2003 ،168). وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي أو هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء(مبروك ،2008 ،463). وكان اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احد مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية (نصير،2010 ،34)، ويتميز الاستثمار الأجنبي بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا (محمد ، 2009 ،315) إضافة إلى ما يلعبه من دور محفز للاستثمارات المحلية عن طريق استخدام منتجات الصناعات المحلية كمدخلات للمشاريع الاستثمارية ، كما انه يوفر التكنولوجيا الحديثة إضافة إلى الخبرة ويساعد على تطوير كفاءة العاملين ورفع خبراتهم الفنية والإدارية .

وسيتم تناول الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال ثلاثة زوايا :

1-اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزه المالي في تعامله مع باقي دول العالم وقدرته على اقتناء موارد وسلع خارجية ، وتسعى الدول إلى تقليص العجز في التعامل مع باقي دول العالم لتحقيق فائض (احمد،2008 ، 132). ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعله مصدرا جيدا للحصول على العملات وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة . إن زيادة تدفق رؤوس الأموال تنعكس بصورة ايجابية على حساب رأس المال ، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية ، وفي حال إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، ويحدث كذلك تحسن الميزان التجاري إذا ساهم الاستثمار الأجنبي في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وتخفيض الواردات (البسام ،2011 ،9). وان الأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات يتحدد حسب نوع الاستثمار أو المجال المستثمر فيه، وكيفية قيام الشركات بتخصيص الأرباح الخاصة بها(Delali, 2003, 24).

2- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا :تسهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية من بلد لأخر ، وهذا يؤثر بصورة ايجابية على الإنتاج والتوظيف نظرا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها بالفنون الإنتاجية والتسويق ، وبالتالي ستكون أكثر كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدولة المضيفة والتي قد لا تستطيع الشركات المحلية تنفيذها لضعف إمكاناتها الفنية والمالية ، مما يخلق فرص عمل جديدة ويرفع مهارات العمال (البسام ،2011 ،10).

3- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل : يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من خلال تأثيره على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة. أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة فهذا يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان

تأسيساً، فهو يخلق فرص عمل جديدة. بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة في المقابل هناك شبه أتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيرة الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال.

ثالثاً : دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية

يمثل الاستثمار الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا الاستثمار من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية (عبد الرزاق وشعيب،2009-2010، 138) ، فلا يمكن للدولة أن تتطور من دون استثمار محلي يستند إلى المدخرات المحلية وهذا يتطلب وجود مؤسسات مالية محلية تستطيع إدارة المخاطر بفعالية ، وتخصيص رؤوس الأموال في استثمارات مثمرة (بدير ،2009 ، 8) . إضافة إلى الدور الذي يلعبه في الحد من الفقر ، عبر توفير فرص العمل وتوليد الدخل (عبد الرزاق وشعيب،2009-2010، 139) . ومن جانب أخر فانه كلما كان المستوى الفني والتنفيذي للاستثمار المحلي عالياً كلما ازدادت إمكانياته في المشاركة في عملية التنمية ، كما سترتفع العوامل التي تشجع المستثمرين للدخول إلى البلد بافتراض توفر إمكانيات محلية تشجع على الاستعانة بها. إن اتخاذ أي إجراءات لتطوير ودعم هذا القطاع من قبل الدولة وتمكينه من لعب دور فاعل بالتحالفات والمشاركات على اختلافها مع الاستثمار الأجنبي سينعكس ايجابياً بالنتيجة على تطوره النوعي والمالي (الجواهري ، 2009 ، 5 – 6).

المحور الرابع

الجانب التطبيقي

اولا: تحليل واقع الاستثمار والتطور في بلدان عينة الدراسة

لغرض الوقوف على نسب الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي ولإعطاء الوصف والتحليل قام الباحث باحتساب النسب التالية من الناتج المحلي للدول عينة الدراسة كما في الجدول (1)

الجدول (1) تطور الاستثمار المحلي والأجنبي في العراق والدول المجاورة (1990-2010)

البلد	نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي	نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي
العراق	%21,8	%1.4
الاردن	%27,6	%5,9
الكويت	%17.6	%0.14
السعودية	%21.2	%1.96
سوريا	%23	%1.19
ايران	%33.25	%0.59
تركيا	%20.47	%1,04

الجدول من اعداد وتحليل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبلدان عينه الدراسة (1990-2010)

في بداية عام 1990 كان الاستثمار المحلي في العراق نشيطاً يدعم الاقتصاد ، إلا انه تعرض إلى تقلبات نتيجة الظروف التي مر بها العراق فقد كانت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي في عام 1990 تعادل 17,1% ثم ارتفع إلى 30,3% في العام التالي ، إلا إن تطورات الوضع السياسي في العراق أرغمت الاستثمار المحلي على التراجع في السنوات التالية حتى أصبح في اقل مستوياته عام 1995 بنسبة 0,7% من الناتج المحلي، ثم اخذ الاستثمار المحلي يتعافى من الصدمات الاقتصادية حتى ارتفع عام 1999 إلى 45,2% من الناتج المحلي ،وحافظ على مستوياته التي تجاوزت 10% حتى بعد عام 2003 ، وبلغ متوسط نصيب الاستثمار المحلي من الناتج المحلي للمدة 1990-2010 ما يعادل 21,8% . أما الاستثمار الأجنبي فنتيجة لنفس الظروف لم يتجاوز هذا الاستثمار 1% من الناتج المحلي ، إلا بعد عام 2003 عندما تعالت الأصوات إلى جذب الاستثمار الأجنبي لتحريك القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد وكان ذلك عندما وصل نصيب الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي ما يعادل 7,9 عام 2008 . وبلغ متوسط المدة 1,4% .

وفي الأردن بلغ متوسط الاستثمار المحلي للمدة قيد الدراسة 27,6% من الناتج المحلي ، أما الاستثمار الأجنبي في الأردن فقد كان في بداية الفترة ضعيفاً إلا إن الاستقطاب الكبير للاستثمار الأجنبي ساهم في زيادته حتى وصل إلى 22,75 عام 2006 ، أما متوسط المدة بلغ 5,9% .

اما الاستثمار المحلي في الكويت شهد تذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة وبلغ متوسط هذه المدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 17,6% ، أما الاستثمار الأجنبي لم يكن بالمستوى المطلوب فلم يتجاوز في العديد من السنوات 1% ، وبلغ متوسط الفترة 0,14% من الناتج المحلي .

الا ان الاستثمار المحلي في السعودية لم يشهد تقلبات كبيرة إذ تراوحت نسبته من الناتج المحلي 15,1% - 27,3% وكان متوسط السنوات، ، وكان الاستثمار الأجنبي ضعيفاً في السعودية في بداية المدة ثم شهد ارتفاعاً لاسيما بعد عام 2005 وبلغ متوسط المدة للاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي 1,96% .

وفي سوريا ايضا تعرض الاستثمار المحلي إلى تقلبات خلال مدة الدراسة التي كان متوسط نسبة الاستثمار المحلي فيها كنسبة من الناتج المحلي 23% ، إلا انه لم ينخفض عن 16,5% مما يدل على أهمية الاستثمار المحلي في سوريا ، أما الاستثمار الأجنبي فخلال الفترة 1990-1998 لم يتجاوز 1% ثم ارتفع بعد عام 2004ليتجاوز 2% و3% من الناتج المحلي ، وبلغ متوسط المدة 1,19% .

اما في إيران فكان الوضع مختلف اذ شكل الاستثمار المحلي أهمية كبيرة في الاقتصاد ، ويمكن الدلالة على ذلك من خلال نسبته إلى الناتج المحلي التي لم تتناقص عن 23% وقد تجاوزت في سنوات كثيرة 30% من الناتج المحلي ، وبلغ متوسط المدة 33,25% . وقد جاء هذا الارتفاع في الاستثمار المحلي لسد النقص في استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي لم تتجاوز نسبته من الناتج المحلي 1% إلا في بعض السنوات ، وقد بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي للمدة 1990 -2010 ما يعادل 0,59% .

وفي تركيا ايضا وكما هو الحال في بقية دول عينة الدراسة احتل الاستثمار المحلي أهمية خاصة لدعم تقدم الاقتصاد التركي إذ بلغ متوسط نصيبه من الناتج المحلي 20,47% .أما الاستثمار الأجنبي فأنه كان متواضعاً في بداية المدة ثم ما لبث أن ارتفع لاسيما بعد عام 2005 بعد أن أدركت الحكومة التركية أهمية استقطاب الاستثمار

الأجنبي لدعم الاقتصاد إلى جانب الاستثمار المحلي وبلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي 1,04% .

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

لغرض إثبات فرضية البحث تم اعتماد العلاقة بين الناتج المحلي كمعبر عن التنمية الاقتصادية كمتغير تابع ، ومتغيرات الدراسة (الاستثمار المحلي ، الاستثمار الأجنبي) كمتغيران مستقلان باعتماد أسلوب الانحدار المتعدد ، وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ذات المرحلة الواحدة في تقدير الأنموذج ومن خلال الاستعانة بالبرمجية الجاهزة (Minitab) ويمكن توصيف الدالة بالشكل الأتي :

GDP = F (Inv + Fdi)

$$GDP=\beta_0 + \beta_1 inv + \beta_2 fdi$$

حيث إن :

GDP = الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) للمدة 1990 2010 للدول عينة الدراسة .

inv = الاستثمار المحلي(الخاص) تكوين رأس المال الثابت (مليون دولار) للمدة 1990– 2010 للدول عينة الدراسة.

fdi = الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) للمدة 1990 – 2010 للدول عينة الدراسة

β = ثوابت الدالة

وظهر من نتائج التحليل إن الصيغة اللوغارتيمية المزدوجة تعطي أفضل تقدير لمعادلة النموذج ، وتم استبعاد الصيغ الأخرى لعدم منطقية النتائج ، أو عدم انسجامها مع مفاهيم النظرية الاقتصادية و كما يلي :

$$\ln GDP = \ln \beta_0 + \ln \beta_1 inv + \ln \beta_2 fdi$$

وكانت نتائج التقدير كما يلي :

جدول (2) نتائج تقدير معادلة خط الانحدار الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي في الدول عينة الدراسة للمدة 1990–2010

الدولة	β_0	β_1	β_2	$R^2\%$	F
العراق	6.25 t (8.39)	0.384 t(3.51)	0.073 t (1.98)	84.8	27.91
الأردن	3.07 t (5.30)	0.725 t (8.76)	0.076 t (3.43)	93.8	120.28
سوريا	5.55 t (12.34)	0.389 t (5.32)	0.214 t (5.65)	96.7	264.21
السعودية	4.56 t (4.87)	0.693 t (6.88)	0.045 t (1.96)	95.4	187.05

الكويت	2.75 t (3.17)	0.875 t (8.49)	0.034 t (1.21)	88.6	58.34
إيران	1.23 t (1.38)	0.992 t (11.25)	−0.0065 t (−0.42)	93.5	123.27
تركيا	4.36 t (6.00)	0.661 t (8.07)	0.129 t (4.28)	96.2	225.48

الجدول من إعداد الباحث في ضوء مخرجات الحاسب الالكتروني .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك معنوية للنموذج في الأردن ويظهر ذلك في أن قيمة F المحتسبة أعلى من نظيرتها الجدولية ، كما أن المدلول الإحصائي لمعامل التحديد R^2 يفيد بأن هناك ارتباطاً قوياً بين زيادة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في زيادة التنمية الاقتصادية في البلد ، فزيادة وحدة واحدة من الاستثمار المحلي تساهم في زيادة الناتج المحلي بمقدار 0.725 ، كما أن زيادة وحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي يدفع التنمية الاقتصادية إلى أمام من خلال زيادة الناتج المحلي بمقدار 0.075 من الوحدة . كما تظهر قيمة t المحتسبة إن التأثير ذات معنوية موجبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي .

أما في سوريا فقد ساهم كل من الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) والاستثمار الأجنبي في تحقيق زيادة في الناتج المحلي بصورة كبيرة ، إذ ظهر معامل التحديد R^2 بقيمة 96,7% ، فضلا عن قيمة t المحتسبة لكلا المتغيرين التي ظهرت فكانت للاستثمار المحلي (5,32) والاستثمار الأجنبي المباشر(5,65) وهي أعلى من نظيرتها الجدولية ، مما يدل على ان المتغيرين ذات تأثير معنوي موجب ، فاستجاب الناتج المحلي للزيادة بقيمة 389 ألف دولار عندما ارتفع الاستثمار المحلي مليون دولار ، كما لعب الاستثمار الأجنبي دوراً بارزاً في حركة الاقتصاد السوري فكل مليون دولار تزيد في الاستثمار الأجنبي ترفع الناتج المحلي بقيمة 0.214 أي بقيمة 214 ألف دولار.

وفي السعودية كان للأموال المستثمرة في داخل السعودية من قبل القطاع الخاص دور كبير في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية للاقتصاد السعودي ويتبين ذلك من خلال قيمة المعلمة للاستثمار المحلي بمقدار 0,693، قابلها قيمة t (6.88) بمعنوية موجبة، أي أن زيادة وحدة واحدة من الاستثمار المحلي تزيد الناتج المحلي بأكثر من نصف وحدة واحدة ،وكانت معنوية النموذج من خلال قيمة F المحتسبة البالغة 187,05 وهي أعلى من نظيرتها الجدولية ، كما بلغ المعامل المفسر 94.4% أي إن التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي يرجع 95,4% منها إلى الاستثمار المحلي والأجنبي .

وفي الكويت يتبين معنوية النموذج بما تظهره قيمة F المحتسبة البالغة 58,34، أما معامل التحديد بلغ 88,6% ، وبلغت قيمة المعلمة للاستثمار المحلي 0,875 أي إن زيادة الاستثمار المحلي بقيمة مليون دولار يزيد من الناتج المحلي بقيمة 875 ألف دولار ، كما إن زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار مليون دولار يزيد الناتج المحلي بمقدار 34 ألف دولار .

أما الاستثمار المحلي في إيران كان له الدور الأبرز في تنمية الاقتصاد الإيراني وذلك لضعف مردودية الاستثمار الأجنبي ونتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران الأمر الذي ساهم بتخفيض عوائد الاستثمار الأجنبي في إيران والاعتماد على الاستثمار المحلي كمحرك رئيس في التنمية الاقتصادية ، وظهر ذلك من خلال قيمة المعلمة للاستثمار المحلي بقيمة 0.992 أي أن زيادة الاستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة يزيد الناتج المحلي ب 0.992 ، أما قيمة معامل التحديد بلغت 93,5% . اما ضعف الاستثمار الاجنبي تبين من خلال قيمة المعلمة −0.0065 وقيمة t ذات غير المعنوية بقيمة 0.42 .

كما جاءت نتائج التحليل في تركيا مطابقة لفرضية البحث ، إذ إن زيادة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي يزيد من تنمية الاقتصاد ، فزيادة وحدة واحدة من الاستثمار المحلي ووحدة واحدة من الاستثمار الأجنبي يزيد الناتج المحلي بمقدار 0.661 و 0.129 على التوالي ، وبلغت قيمة R^2 96,2% .

وفي العراق ونتيجة التقلبات السياسية التي مر بها العراق والتي انعكست بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي بات الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المتغيران الأقل فاعلية في الاقتصاد مقارنة بدول الجوار ، فنلاحظ إن الاستثمار المحلي على الرغم من ايجابية المعلمة بقيمة 0.384 إلا إن هذه القيمة هي الأقل بين دول الجوار ، كما إن قيمة ثابت الدالة للاستثمار الأجنبي بلغت 0.073 وهذه القيمة هي الأضعف من بين دول العينة مما يدل على إن العراق الأضعف استقطاباً للاستثمار الأجنبي. فضلا عن قيمة t المحتسبة فكانت ذات معنوية منخفضة بقيمة (1.98) .

ويتميز العراق عن سائر الدول المجاورة بأنه يجمع بين وفرة المياه والمساحات الواسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، فضلاً عن الموارد الطبيعية المتمثلة بالنفط والفوسفات والكبريت والزئبق الأحمر ، التي تشكل مجالات مهمة للاستثمار فيها وبما يخدم الاقتصاد العراقي وينميه ، إلا إن الاستغلال لم يكن بالشكل الأمثل .

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- إن المشاريع الاستثمارية قد تمول من الداخل من قبل مستثمر مقيم داخل الدولة فيعد استثمار داخلي محلي ، أو قد تمول من الخارج من قبل مستثمر غير مقيم داخل الدولة فيعد استثمار خارجي أجنبي مباشر ، والهدف من كلا الحالتين تكمن في المنفعة للدولة بالدرجة الأولى التي سيقام عندها المشاريع ، وبشرط أن يكون ملتزم بشروط الاستثمار

2- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة لأنه ينقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة ، بالإضافة إلى توفيره السيولة المالية للدولة التي ينتقل إليها .

3- أظهرت نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي والخاص إنهما يؤثران في التنمية الاقتصادية ، من حيث كونهما مساهمان فيها .

4- من خلال الاطلاع على تجارب الاستثمار الأجنبي المباشر والخاص وأثرهما في التنمية في دول العينة اتضح أن العملية تختلف من دولة لأخرى فالبعض حقق نجاحا ملموسا في حين تعرض البعض الأخر إلى إخفاقات بسبب بروز عدد من المعوقات ،قد تكون سياسية أو اقتصادية انعكست على الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر ومن ثم التنمية الاقتصادية .

5- تباينت الدول المدروسة في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي كمحفز للتنمية الاقتصادية فكان للاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في تركيا تلتها سوريا ثم العراق ،وأعقب ذلك المملكة العربية السعودية والكويت ، واحتلت إيران المركز الأخير .

6- لعب الاستثمار الخاص كمحفز للتنمية الاقتصادية الدور الأكبر في إيران ، لتأتي بعدها الكويت ثم المملكة الأردنية الهاشمية والسعودية وتركيا ،ويكون الدور متقارب في الجمهورية العربية السورية والعراق .

ثانيا: التوصيات

1- صياغة قانون مرن ويشجع لتنظيم عمل الاستثمار الأجنبي والشركات الأجنبية دون وضع القيود والشروط التي تعرقل عمل تلك الشركات سواء بالعراق أو الدول المجاورة .

2-التركيز في السياسة الاقتصادية على التعايش بين الاستثمار الأجنبي والخاص كونهما مكملين بعضهما للبعض الأخر ، وضرورة توظيف مختلف السياسات الاقتصادية باتجاه جذب الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية .

3- تدعيم توجهات القطاع الخاص في المساهمة لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال آلية مناسبة وخطة عمل واضحة وملموسة ذات ضوابط محددة .

4- الاستفادة من الخبرات والمهارات والتكنولوجيا التي ينقلها الاستثمار الأجنبي للدولة التي تستضيفه ، إذ قد تتوفر موارد أولية وأيدي عاملة كثيرة في العراق وهي بحد ذاتها لا تكفي إذن يجب عليها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في هذا الجانب.

المصادر :

أولا المصادر العربية :

1- البنك الدولي ، تقرير الاستثمار، 2008 ، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

2- الشرابي ، محمد ذنون محمد ، 2005 ، تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987-2003) ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

3-الحمود ، غدير بنت سعد ، 2004 ، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود .

4- العبادي ، عبد الرزاق خضر حسن محمد ، دور الاستثمارات الاجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية حالة دراسية في شركة نفط الشمال ، ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

5- احمد ، زغدار ،2004 ،الاستثمار الاجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ،العدد 3 . http://rcweb.luedld.net/rc3/16_ALG%20Zaghdar_A_OK.pdf

6- صالح ،دلال ، مفتاح ، بن سمينة ،2008، واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 43-44.

7- الجميل ،سرمد كوكب ، 2003 ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية التحديات والخيارات ،مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 73 ،العدد 25 .

8- البسام ، خالد عبد الرحمن ، 2011 ، تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية :دراسة قياسية للفترة (1980-2007) ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والادارة ،المجلد 25، العدد1 .

9- محمد ، طالبي ،2009، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 6 .

10-خضر ،حسان ،2004 ، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا ،جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،المجلد 3 ، العدد 33 .

11-نذير ، اوسرير ،عليان ، منور ، ، 2005 ، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 .

12- غانم ، المسيبلي ،عدنان ، لبنى حسين صالح ،2003، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) ، مجلة جامعة دمشق،'المجلد 19 ،العدد 2 .

13- عبد الرزاق ،شعيب ، مولاي لخضر ، بونوة ،2009-2010 ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية _دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 7 .

14- البدير ،رندة ، 2009، دور المراة في نمو القطاع الاقتصادي ،المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف (23-25 مارس 2009) ، بيروت الجمهورية اللبنانية .

17- احمد ، احمد عبد الرحمن ،2008، مدخل الى ادارة الاعمال الدولية ،دار المريخ للنشر ،الرياض ، المملكة العربية السعودية .

18- عباس ،علي ،2003 ، إدارة الإعمال الدولية ، ط 1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن .

19- الجميل ، سرمد كوكب ، 2002 ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات ،الدار الجامعية للطباعة و النشر والترجمة ، فرع الموصل .

20- ال شبيب ، دريد كامل ، 2009 ، الاستثمار والتحليل المالي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .

21- مبروك ، نزيه عبد المقصود ،محمد ،2008 ،الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، مصر .

22- نصير ، احمد محمد مصطفى ، 2010 ، دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي ،الجزء الاول ، ط 1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

1- UNACTAD, 2007 , World Investment Report ,Transnational Corporations ,Extractive Industries and Development ,UN , New York .

2- United Nations, 2000 ,implication of euro currency for the Escwa Region , New York .

3 - United Nations,2004 ,Development and Globalization :Facts and Figures , UN , New York .

4-ESCWA,2000,The role of foreign direct investment in Economic development in ESCWA Member countries,UN,New york,USA.

5-UNCTAD, 1996, Incentives and Foreign Direct Investment ,UN , New York ,USA .

6-Nakibulla , Ashraf , islam, Faridul ,2006,Effect of government pending on non-oil gdp of Bahvain ,working paper 03-06, school of Business,Utah valley state college .

7-Parter,Stephen ,2000 , Acenter for international environmental low issue Brife for the world summit on sustainable Development .

8-Sun , Xiaolun , 2002 , Foreign Direct Investment and Economic Development .

9-Delali, Accolley, 2004, The Determinants and Impacts of

Foreign Direct Investment, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/3084/

10-Ahmed , Faisal and et. al., 2005 , The Composition Of Capital Flow :Is South Africa Different, Working Paper, IMF,WP/05/40 .

http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2005/wp0540.pdf